بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (7) لسنة (2019م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الأثنين 8 رمضان 1440 هجرية، الموافق 2019/5/13. ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أميـن معروف علي الجنـد — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة البدري للإنشاءات والتعمير

ضـد

المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة البيضاء في المناقصة رقم (2019/3م) الخاصة بتنفيذ خزان مياه سعة 1500 متر مكعب لمدينة رداع بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (منظمة اليونيسيف).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2019/4/14م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة البيضاء تضمنت الاعتراض على نتائج التحليل والإرساء في المناقصة المذكورة تأسيسا على أن الجهة خالفت القانون وأرست المناقصة على عطاء قيمته أعلى من قيمة عطائها، وطلبت من الهيئة إنصافها بالحق والقانون كون الهيئة العليا هي الجهة التي تطبق القانون على الجميع (كما ورد في مذكرة الشاكية).

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (120) بتاريخ 2019/4/26 م تضمنت وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع خلال سبعة أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة، ، قامت الجهة بالرد على مذكرة الهيئة بتاريخ 2019/4/22م وأرفقت الوثائق المطلوبة وكان رد الجهة أنه بالإشارة الى مذكرة الهيئة العليا رقم (120) وتاريخ 2019/4/16م بخصوص الرد على الشكوى المقدمة من قبل مؤسسة البدري للإنشاءات والتعمير نود الإفادة بأنه تم التجاوب مع الشكوى المقدمة من المؤسسة المذكورة والرد عليها في حينه بأنه تم استبعاد عطائها بسبب عدم توفر الخبرات الكافية لديها في هذا المجال ونسبة النقص في عطائها عن التكلفة التقديرية كان بنسبة (13.63٪). مرفق لكم صورة مذكرة الرد وأوليات المناقصة.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

✸ **الإجراءات المتبعة من قبل الجهة:**

- ✸ قامت الجهة بالإعلان عن المناقصة بتاريخ 2019/1/28م
- ✸ تم فتح مظاريف المناقصة بتاريخ 2019/2/27م.

* أرفقت الجهة نسخة من محضر فتح المظاريف المحرر بتاريخ 2019/2/27م
* كشف بأسماء المتناقصين تضمن أن لجنة فتح المظاريف المشكلة بقرار رئيس لجنة المناقصات رقم (1) لسنة 2019م قد عقدت جلستها المحددة في الإعلان في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الأربعاء 2019/2/27م برئاسة نائب المدير العام للمؤسسة وبحضور أعضاء اللجنة والمتناقصين أو ممثليهم المفوضين بالحضور رسميا، وتقدم للمناقصة عدد (5) متناقصين بعطاءاتهم وبدئ بفتحها حيث تضمنت البيانات التالية:

م	اسم مقدم العطاء	عدد المرفقات	مبلغ العطاء المقدم	مبلغ ضمان العطاء	رقم وتاريخ الشيك او الضمان	فترة صلاحية الضمان	البنك المسحوب عليه	ملاحظات
1	شركة ارم ستار للتجارة والمقاولات	229	$271900	$7500	TF-1905500046	2019/5/25	الأنشاء والتعمير	
2	شركة الصباحي	260	$266006	$7500	TF-1905800001	2019/6/27	الأنشاء والتعمير	
3	مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير	236	$ 240475	$7500	2019/62م	2019/7/25	التجاري اليمني	
4	شركة رواد المستقبل	181	$ 181967	$7500	2019/60/31م	2019/6/30	التجاري اليمني	
5	مؤسسة الصباح	223	$248020	$7500	2019/25م	2019/6/27	بنك سباء الإسلامي	

* إجراء التحليل والتقييم الأولي:

تم تشكيل لجنة للتحليل الفني والمالي بموجب قرار رئيس الجهة رقم (2) لسنة 2019 م الصادر بتاريخ 25/ 2/ 2019 وباشرت اللجنة عملها ورفعت تقريرها متضمنا جدول بالاستجابة الأولية لوثائق المناقصة وكما يلي (كما ورد في تقرير اللجنة):

م	اسم صاحب العطاء	الاستجابة الأولية	ملاحظات
1	شركة ارم ستار للتجارة والمقاولات	مستجيب	
2	شركة الصباحي	مستجيب	
3	مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير	مستجيب	
4	شركة رواد المستقبل	مستجيب	
5	مؤسسة الصباح	مستجيب	

* إجراءات التقييم الفني والمالي للعطاءات المستجيبة:

✧ **التقييم الفني لبيانات التأهيل للمتقدمين:**

كانت النتائج النهائية لدراسة بيانات التأهيل الفني كما في الجدول التالي (بحسب تقرير اللجنة):

م	اسم مقدم العطاء	مطابقة المواصفات الفنية		أسباب عدم المطابقة
		مطابق	غير مطابق	
1	شركة ارم ستار للتجارة والمقاولات	مطابق		لا يوجد
2	شركة الصباحي	مطابق		لا يوجد

3	مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير		غير مطابق	لا يوجد لدية الخبرات الكافية في هذا المجال
4	شركة رواد المستقبل		غير مطابق	لا يوجد لدية الخبرات الكافية في هذا المجال
5	مؤسسة الصباح		غير مطابق	لا يوجد لدية الخبرات الكافية في هذا المجال

وكان الراي حول نتائج الدراسة لمطابقة المواصفات الفنية كما في الجدول التالي (حسب تقرير اللجنة):

م	اسم صاحب العطاء	مستجيب/ غير مستجيب	ملاحظات
1	شركة ارم ستار للتجارة والمقاولات	مستجيب	
2	شركة الصباحي	مستجيب	
3	مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير	غير مستجيب	
4	شركة رواد المستقبل	غير مستجيب	
5	مؤسسة الصباح	غير مستجيب	

✧ **التقييم المالي (كما ورد في تقرير اللجنة):**

تم تفريغ بنود أسعار العطاءات المستجيبة والمؤهلة فنيا كما هو موضح في الجدول رقم (3) حيث تم إجراء الاتي:

- تصحيح الأخطاء الحسابية لكل عطاء إن وجـد.
- جدول التحليل المالي للمناقصة جدول رقم (3).
- التصحيحات الحسابية لكل عطاء على حدة جدول رقم (4)
- التسويات المضافة الى قيمة العطاء لأغراض التقييم (لا توجد تسويات مضافة).

واستنادا للشروط المحددة في وثائق المناقصة تم استبعاد عطاء **شركة رواد المستقبل بسبب نسبة النقص عن التكلفة التقديرية بواقع 34.65٪.**

✱ **توصية لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي (كما ورد في تقرير اللجنة):**

استنادا إلى المعايير والأسس المحددة في وثائق المناقصة، والى نتائج التحليل والتقييم الفني والمالي توصي لجنة التحليل والتقييم المالي بما يلي:-

- استبعاد العطاءات التالية للأسباب الموضحة قرين كل منها:

م	رقم العطاء	اسم مقدم العطاء	سبب الاستبعـاد
1	3	مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير	لا يوجد لدية الخبرات الكافية في هذا المجال نسبة النقص عن التكلفة التقديرية (13.63٪)
2	4	شركة رواد المستقبل	لا يوجد لدية الخبرات الكافية في هذا المجال نسبة النقص عن التكلفة التقديرية (34.65٪)
3	5	مؤسسة الصباح	لا يوجد لدية الخبرات الكافية في هذا المجال نسبة النقص عن التكلفة التقديرية (10.92٪)

- ترتيب العطاءات المستوفية للشروط والمؤهلة والمقبولة فنيا فقط بحسب التقييم الفني والمالي على النحو التالي:-

م	اسم مقدم العطاء	إجمالي المبلغ عند فتح المظاريف (ريال)	إجمالي المبلغ النهائي في حال الإرساء (ريال)	نسبة الزيادة أو النقص عن التكلفة التقديرية	ملاحظات
1	مكتب الصباحي للمقاولات العامة	266,006.00	266,006.00	(-4.46٪)	
2	شركة ارم ستار للتجارة	271,900.00	271,900.00	(-2.35٪)	

* توصيات اللجنة:

بناء على ما سبق، فإن اللجنة توصي بالآتي :-

1. ترسية المناقصة على مكتب الصباحي للمقاولات العامة بمبلغ ($266,006.00) دولار أمريكي (فقط مائتين وستة وستون الف وستة دولار أمريكي فقط لأغير). كونه مستوفيا لكافة متطلبات الاستجابة والتأهيل والمواصفات الفنية والشروط المطلوبة في وثائق المناقصة واقل من التكلفة بسنة (4.46٪-) فقط وحيث وغالب المناقصة خرسانة مسلحة ولدية خبرة عالية في مجال الخرسانة المسلحة كونه قد نفذ جسور وتقاطعات واقرب الى التكلفة التقديرية.
2. رفع نسبة ضمان التنفيذ بما تراه اللجنة كون مبلغ العطاء الفائز اقل من التكلفة التقديرية.
3. الزام المقاول قبل توقيع العقد بتقديم كتالوجات للمواد التي سيتم توريدها (بلد المنشأ والمواصفات).
4. الزام المقاول قبل توقيع العقد بتجديد أوراقه المنتهية وإحضار الأصول للمطابقة.

* بتاريخ (بدون تاريخ) استكملت لجنة التحليل الفني والمالي أعمالها ورفعت تقريرها الى الأخ/ رئيس لجنة المناقصات بالجهة للموافقة على النتائج.
* قامت لجنة المناقصات بالجهة بتاريخ 2019/4/3م بإقرار نتائج التحليل والتقييم وإرساء المناقصة على مكتب الصباحي للمقاولات العامة بمبلغ ($266,006.00) دولار أمريكي بحسب ما ورد في تقرير اللجنة الفنية.
* بتاريخ 2019/4/8م قامت الجهة بإخطار صاحب العطاء الفائز وبقية المتقدمين برسالة واحدة للجميع بنتائج التحليل والتقييم وإرساء المناقصة على مكتب الصباحي للمقاولات العامة بمبلغ ($266,006.00) دولار أمريكي.
* بتاريخ 2019/4/10م تقدمت شكوى الى الجهة من مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير بشأن إعادة النظر في الإرساء للمناقصة.
* بتاريخ 2019/4/14م قامت الجهة بالرد على الشكوى المقدمة من مؤسسة البدري للإنشاء والتعمير حيث إفادة الجهة في ردها بانها إعادة النظر في التحليل والوثائق المقدمة وتبين بانة لا يوجد لديكم اي أعمال لمشاريع مماثلة وتم استبعاد الشركة الشاكية فنيا.

* **اللقاء مع الأطراف:**

تم الجلوس مع الشركة الشاكية وكذا المختصين في الجهة وتوضيح بعض الأمور المتعلقة بالمناقصة.

* **ملاحظات المكتب الفني:**

* بالنسبة للشاكي:-

1. تم تقديم الشكوى في الفترة القانونية.
2. العطاء المقدم من الشاكي أقل سعرا من العطاء المرسى عليه بمبلغ وقدرة =/ 25,530.2 دولار أمريكي وفقا لمحضر فتح المظاريف.

* بالنسبة للجهة:-

1. لوحظ ان الجهة قد استخدمت وثيقة مناقصة قديمة لعملية الشراء المطلوبة مخالفة تماما لوثائق المناقصات النمطية المقرة من قبل مجلس الوزراء وذلك بالمخالفة للمادة رقم (88) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
2. لوحظ وجود قصور كبير في وثيقة المناقصة التي تم إعدادها من قبل الجهة ويتضح ذلك من خلال عدم تضمن الوثيقة للتعليمات لمقدمي العطاءات وقائمة البيانات والشروط العامة والخاصة وعدم توضيح الآلات والمعدات المطلوب توفرها لدى المقاول لتنفيذ المشروع بالإضافة الى عدم توضيح الجهاز الفني والكادر الوظيفي المطلوب لدى المقاول لتنفيذ المشروع كذلك عدم توضيح قيمة الحجم الكلي لأعمال التشييد المنفذة من قبل المقاول خلال كل من السنوات الثلاث الأخيرة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (90) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
3. لوحظ عدم التزام لجنة التحليل بالمعايير والأسس والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة عند عملية تقييم العطاءات المقدمة حيث تم إرساء العطاء على الشركة صاحبة العطاء الأعلى سعرا بالرغم انه يوجد عطاءات أخرى اقل سعرا ومستوفية للشروط المطلوبة في وثائق المناقصة وتم استبعادها وذلك بالمخالفة للمادة (165) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
4. من خلال التقييم الفني للعطاءات المقدمة تبين انه لم يتضمن معايير التقييم والمطابقة من عدمه من قبل لجنة التحليل حيث قامت لجنة التحليل باستبعاد بعض العطاءات الأقل سعرا بحجة أنها لا يوجد لديها الخبرة الكافية في هذا المجال مع العلم بأن هذه العطاءات مؤهلة للقيام بهذا العمل.
5. لوحظ وجود انحرافات في أسعار بنود العطاء التي تم الإرساء عليه (بالزيادة) عن التكلفة التقديرية لعدد من البنود تراوحت نسبة الزيادة في بعضها الى نسبة 600٪ ونسبة 367.00٪ ونسبة 186٪ ونسبة 100٪ ونسبة 67٪ ونسبة 50٪ ونسبة 40٪ ونسبة 30٪ وبمبلغ أجمالي وقدرة =/41,000.00 دولار أمريكي بالزيادة عن التكلفة التقديرية حيث تبين عدم قيام لجنة التحليل الفني والمالي بإخضاع هذه البنود للدراسة والتحليل لمعرفة مبررات وأسباب ذلك وللجنة الحق في طلب الإيضاح من صاحب العطاء الموصى عليه بالإرساء لتقديم تحليل لسعر هذه البنود لدراستها وتقديم رأي بشأنها إلى لجنة المناقصات المختصة بالجهة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (178) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
6. لوحظ وجود انحرافات في أسعار بنود العطاء التي تم الإرساء عليه من قبل الجهة (بالنقص) عن التكلفة التقديرية وذلك لعدد من البنود تراوحت نسبة النقص في بعضها الى نسبة 83.00٪ ونسبة 80٪ ونسبة 70٪ ونسبة 63٪ ونسبة 43٪ ونسبة 33٪ ونسبة 30٪ ونسبة 29٪ ونسبة 28٪ ونسبة 24٪ وبمبلغ أجمالي وقدرة =/52,300.00 دولار أمريكي بالنقص عن التكلفة التقديرية حيث تبين عدم قيام لجنة التحليل الفني والمالي بإخضاع هذه البنود للدراسة والتحليل لمعرفة مبررات وأسباب ذلك وللجنة الحق في طلب الإيضاح من صاحب العطاء لتقديم تحليل لسعر البنود لدراستها وتقديم رأي بشأنها إلى لجنة المناقصات المختصة وذلك بالمخالفة للبند رقم (2-47/ب) من

الدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات والخدمات الأخرى.

7. لوحظ عدم قيام الجهة بإعداد تكلفه تقديريه واقعية وفقا لأسس ومتطلبات عملية الشراء المطلوبة وأهدافها والأوضاع السائدة في السوق أو المقارنة بعمليات شراء مماثله سبق تنفيذها من قبل الجهة حيث تبين ان التكلفة التقديرية المعدة من قبل الجهة تزيد عن اقل العطاءات المقدمة بنسبة 34.65٪ مما يؤكد وجود خلل في التكلفة التقديرية المعدة من قبل الجهة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (96) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
8. لوحظ ان ضمان العطاء المقدم من قبل الشركة الموصى عليها بالإرساء كان باسم المؤسسة المحلية للمياه والصرف فقط ولم يذكر اسم المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة البيضاء وذلك بالمخالفة لشروط وتعليمات وثائق المناقصة.
9. من خلال محضر فتح المظاريف المحرر بتاريخ 2019/4/27م لوحظ ان فترة صلاحية ضمان العطاء المقدم من قبل شركة ارم ستار للتجارة كان حتى تاريخ 2019/5/25م أي ان فترة صلاحية الضمان لمدة ثلاثة اشهر فقط وذلك بالمخالفة لشروط وتعليمات وثائق المناقصة التي حددت فترة صلاحية ضمان العطاء بـ120 يوم من تاريخ فتح المظاريف.
10. لوحظ وجود وثائق ناقصة في وثائق الاستجابة الأولية لمعظم العطاءات المقدمة ولم تقم لجنة التحليل بمخاطبة أصحاب تلك العطاءات لاستيفاء هذه النواقص خلال فترة محددة واذا لم تستجيب هذه العطاء فيتم استبعادها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (168) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.
11. لوحظ ان لجنة فتح المظاريف لم تقم بإعلان وأثبات إجمالي التكلفة التقديرية في محضر فتح المظاريف وذلك بالمخالفة لنص المادة (161) الفقرة (ح) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.
12. لوحظ عدم قيام لجنة التحليل الفني والمالي بإعداد تقرير التحليل الفني والمالي للعطاءات المقدمة وفقا للنموذج المقر من قبل مجلس الوزراء وذلك بالمخالفة للمادة رقم (88) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م والتي نصت على " على كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون وهذه اللائحة الالتزام باستخدام الأدلة الإرشادية ووثائق المناقصات النمطية لأعمال الشراء المختلفة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذه اللائحة.
13. لوحظ عدم قيام الجهة بأخطار كافة مقدمي العطاءات بنتائج التحليل والإرساء واسم المقاول الفائز بالعطاء بموجب خطابات رسمية ولكن تم ذلك عن طريق عمل صورة مع التحية للشركات المتقدمة في أخطار صاحب العطاء الفائز وذلك بالمخالفة للمادة رقم(192) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.
14. لوحظ ان الجهة لم ترسي المناقصة على اقل الأسعار المقدمة في المناقصة حيث كان اقل سعر بمبلغ أجمالي وقدرة/ 181,967.5 دولار أمريكي والمقدم من شركة رواد المستقبل.
15. لوحظ عدم وجود أي موافقات (عدم الممانعة) صادرة من قبل الجهة المانحة (منظمة اليونيسيف) على جميع إجراءات الشراء للمناقصة المذكورة.

✸ **رأي المكتب الفني:**

خلص المكتب الفني في نهاية تقريره إلى الرأي بقبول الشكوى وإعادة التحليل وفقا للمعايير الواردة في وثيقة المناقصة والإرساء على أقل العطاءات المقيمة.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الجهة قد ارتكبت المخالفات المذكورة آنفا ولم تقم بالتحليل والتقييم للعطاءات وفقا للمعايير الواردة في وثيقة المناقصة، فالمتعين والحال كذلك إلغاء قرار الإرساء والتوجيه بإعادة التحليل والتقييم للعطاءات وفقا للمعايير الواردة في وثيقة المناقصة والإجراءات المحددة قانونا مع إحالة مرتكبي تلك المخالفات للتحقيق.

ولذلك،

واستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. قبول الشكوى.
2. الغاء قرار الإرساء وإعادة التحليل للمرة الثانية وفقا للمعايير الواردة في وثيقة المناقصة.
3. تنبيه الجهة بضرورة أخذ الملاحظات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة.
4. إحالة مرتكبي تلك المخالفات للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم وفقا للقوانين النافذة وموافاة الهيئة العليا بنتائج التحقيق خلال (15) يوما.
5. كون المشروع ممول خارجيا من منظمة اليونيسف نؤكد على استكمال تنفيذ المشروع في الموعد المحدد وعلى مسئولية الجهة حصول أي تأخير في تنفيذ المشروع.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 8 رمضان 1440 هجرية،
الموافق 2019/5/13. ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات